

الاجتماع الأول للجانب المصري بمجلس الأعمال المصري الأوزبكي الخميس الموافق ٢٦ أكتوبر ٢٠٢٣

عقدت جمعية رجال الأعمال المصريين الاجتماع الأول للجانب المصري بمجلس الأعمال المصري الأوزبكي برئاسة المهندس/ علي عيسى رئيس مجلس إدارة الجمعية والدكتور/ شريف الجبلي عضو مجلس الإدارة ورئيس مجلس الأعمال المصري الأوزبكي وبحضور السفير الأوزبكي بالقاهرة منصور بيك كيليتشيف والسيد/ محمد يوسف مستشار رئيس هيئة الاستثمار والمناطق الحرة، والسيد/ محمد صبري سكرتير القطاع الآسيوي في وزارة الخارجية، والسيدة/ ايمان حسين وزير مفوض تجاري بجهاز التمثيل التجاري وأعضاء الجانب المصري بمجلس الأعمال المشترك.

❖ اهم النقاط التي تم التطرق اليها اثناء هذا اللقاء :

- في بداية اللقاء أعلن المهندس/ علي عيسى رئيس الجمعية ، اختيار الجمعية الدكتور/ شريف الجبلي عضو مجلس الإدارة، رئيساً للجانب المصري بمجلس الأعمال المصري الأوزبكي، كما تم اختيار أعضاء الجانب المصري، من أعضاء الجمعية، الذين يمثلون مختلف المجالات الاقتصادية بما يهدف إلى تعزيز التعاون بين القطاع الخاص وزيادة فرص نمو التجارة البينية وتشجيع الاستثمار المشترك.
- أن الاجتماع جاء تنفيذاً للاتفاقية الموقعة بين جمعية رجال الأعمال المصريين وغرفة تجارة وصناعة أوزبكستان في أغسطس الماضي بإنشاء مجلس أعمال مشترك حرصاً منا على تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين.
- الجانب المصري ناقش مع السفير الأوزبكي سبل دعم وتعزيز العلاقات الثنائية وفرص زيادة التبادل التجاري وتذليل العقبات التي قد تواجه الاستثمار والتجارة البينية بين البلدين في إطار وضع خطة عمل المجلس الجديد.
- إن إنشاء مجلس الأعمال المصري الأوزبكي يعد خطوة هامة وجيدة واستكمالاً لمبادراتها وتاريخها الكبير في دعم التعاون الدولي.
- هناك استجابة ورغبة كبيرة من الحكومة الأوزبكية ورجال الأعمال في التعاون مع الجانب المصري لتنشيط التجارة وزيادة فرص الاستثمار والتعاون الاقتصادي.
- يدرس المجلس ضمن خطة عمله، القيام بزيارة لأوزبكستان لعقد الدورة الأولى للمجلس والتعرف علي أرض الواقع علي فرص الاستثمار ومجالات التعاون المشترك
- تتمتع أوزبكستان بفرص ومزايا كبيرة للشركات المصرية خاصة في مجالات الاستثمار والتصدير في ظل مساعي الحكومة الأوزبكية لعمل بيئة مهيئة للاستثمار
- مصر لديها إمكانيات كثيرة ومجالات متنوعة للتعاون الاقتصادي مع أوزبكستان في الصناعات الكيماوية والاسمدة والبذور والتشييد والبناء والذهب والدواء والمنسوجات والقطن والغزول والسجاد والجلود وأن المجال مفتوح أمام الشركات المصرية للشراكات في مختلف المجالات.
- أكد السفير الأوزبكي ، على عمق العلاقات السياسية بين مصر واوزبكستان، مشيراً إلى رغبة بلاده في تعزيز العلاقات الاقتصادية مع مصر وتطويرها إلى مستوى العلاقات المتميزة بين الرئيسان المصري والاوزبكي.

- أن أوزبكستان تتجه بقوة نحو الاقتصاد الأخضر مع توفير فرص استثمارية بأكثر من ٨ مليار دولار في صناعات إنتاج الألواح الشمسية، ومشروعات طاقة الرياح، ومنتجات الهندسة الكهربائية، داعياً رجال الأعمال المصريين للاستثمار في أوزبكستان خاصة في مشروعات وصناعات الاقتصاد الأخضر.
- إن الحكومة الأوزبكية شرعت في تنفيذ إصلاح إداري طموح للحد من البيروقراطية والقضاء على الفساد، وإدخال نظام متكامل لإشراك المستثمرين كجزء من الإصلاح وإنشاء "النافذة الواحدة" لمساعدة المستثمرين في جميع العمليات بداية من بدء المشروع وحتى إطلاقه، لافتاً أن نتيجة لهذه الإصلاحات بلغت حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنحو ١٠ مليار دولار سنوياً.
- كما بدء مجلس المستثمرين الأجانب التابع لرئيس أوزبكستان عمله في معالجة قضايا المستثمرين على الفور وإقامة اتصالات مباشرة مع رئيس الدولة، حرصاً منه على التواصل بشكل أكبر مع الشركات الأجنبية ورجال الأعمال، لذلك فإن الرئيس الأوزبكي على استعداد لعقد اجتماعات متكررة مع المستثمرين الجدد ورجال الأعمال المصريين.
- قيام الحكومة الأوزبكية بتبسيط الشروط للمستثمرين الأجانب لشراء وتملك العقارات ودخول وخروج رؤوس الأموال، بالإضافة إلى إجراءات تصريح الإقامة، كما اتخذت خطوات مهمة لضمان الحماية القضائية لحقوق المستثمرين من خلال زيادة اختصاصات وصلاحيات المحاكم الإدارية ومنحها صلاحيات كبيرة لحل أي شكوي لصالح المستثمرين من خلال وضع آليات تنفيذ قرارات محاكم التحكيم الدولية ضمن التشريعات حيث ستبدأ المحكمة التجارية الدولية أنشطتها في أوزبكستان لأول مرة في تاريخها.
- تم اتخاذ العديد من الخطوات الهامة لتحرير التجارة الخارجية، والوصول إلى أسواق جديدة من خلال الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وإلغاء الرسوم الجمركية على أكثر من ٧ آلاف نوع من المواد الأولية والسلع التي يحتاجها المستثمرون، وإدخال إجراءات معالجة مبسطة في المنطقة الجمركية.
- قد حققت أوزبكستان تحولات كبيرة في إنشاء النظام المالي الأكثر ملاءمة، من حيث خفض ضريبة القيمة المضافة إلى ١٢٪ مقابل ٢٠٪ وتطبيق نظام استردادها لمدة ٧ أيام للمصدرين، وإنشاء المحاسبة المتبادلة في دوائر الضرائب والجمارك، وإعفاء الأرباح المتحصلة من أسهم المستثمرين الأجانب من الضرائب لمدة ثلاث سنوات، بجانب تخفيض ضريبة الأرباح الفعلية من ٢٠ إلى ١٢٪، مع التأكيد على ثبات التشريعات الضريبية والجمركية.
- وخلال المناقشات تمت المطالبة بتسهيل وسرعة تسجيل أصناف الأدوية المنتجة في السوق المصرية وتوزيعها مباشرة داخل السوق الأوزبكية من خلال عمل اتفاقية مشتركة بين هيئة الدواء المصرية والأوزبكية، مع إمكانية تسجيلها وتصديرها إلى الدول المجاورة.
- كما عرض الجانب المصري، ورقة عمل حول معوقات تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية ومقترحات تطوير وتنمية علاقات التعاون الاقتصادي والعلمي والفني بين مصر وأوزبكستان.
- فيما شملت المقترحات، بحث التعاون في مجالات التصنيع المشترك في صناعات الغزل والنسيج، السجاد، المنتجات الجلدية، والصناعات الغذائية، وفي مجال صناعة السيارات والآلات.